فلسطينية أخرى تقع مراكز معظمها في القدس، وازالة ثلاثة صفوف من البيوت في جميع الاماكن الحساسة، مثل مخيمات اللاجئين التي تنطلق منها اعمال ضد السيارات، وفرض عقوبة السجن لمدة خمس سنوات، كحد أدنى، على كل من يقوم بقذف السيارات بالحجارة (**الشعب**، ١٤/٤/١٩٨٧؛ نقلاً عن **حداشوت**، دون ذكر لتاريخ النشر). وطالب سكرتير مجلس المستوطنات اوتنيل شنيللر باتباع سياسة امنية حازمة، بما في ذلك ابعاد جميع الذين يهاجمون المستوطنين مع عائلاتهم. ورد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على جميع هذه المطالب بتأكيده ان «قوات الامن [الاسرائيلية] ستواصل اتخاذ جميع التدابير، بما فيها انتشار الجيش في الضفة الغربية وقطاع غزة لوقف النشاطات المخلة بالامن» (**الطليعة**، ١٦/٤/١٩٨٧).

ورداً على ذلك، اندلعت التظاهرات في مدن الضفة والقطاع. وكانت اعنفها تلك التي وقعت في جامعة بيرزيت، بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٧. فقد تجمهر حوالى الف طالب قرب الحرم الجامعي القديم، وقاموا باضرام النار في اطارات السيارات، ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة، واقاموا حاجزاً على الطريق المحاذية للحرم. وهرعت قوات من الجيش الاسرائيلي الى المكان. ووقعت مواجهة ساخنة بينها وبين الطلاب المتواجدين، استخدمت في اثنائها قوات الجيش القنابل المسيلة للدموع، والعيارات النارية لتفريق المتظاهرين، مما أدى الى استشهاد الطالب موسى الحنفي.

وعقدت ادارة الجامعة، مساء اليوم عينه، مؤتمراً صحافياً في قاعة فندق الاميركان كولوني، تحدث فيه نائب رئيس الجامعة، د. غابي برامكي، فاوضح ان الطلبة قاموا بمسيرة تعبيرية احتجاجية تضامناً مع السجناء المضربين عن الطعام. وحوالى الساعة العاشرة والنصف بدأت اعداد غفيرة من افراد الجيش الاسرائيلي تصل الى الجامعة، حيث اقتحمت المكان واخذت تطلق النار على الطلبة. واضاف برامكي، ان الجيش أعاق وصول سيارات الاسعاف الى المكان، وان قوات الاحتلال قتلت، خلال السنوات الاربع الماضية، اربعة طلاب، سقط ثلاثة منهم خلال الشهور الاربعة الاخيرة (**البيادر السياسي**، العدد ٤٩، ١٨/٤/١٩٨٧). وفي وقت لاحق، صرح برامكي لوكالة الصحافة الفرنسية، تعقيباً على قرار سلطات الاحتلال غلق جامعة بيرزيت لمدة اربعة شهور، بأن غلق جامعة بيرزيت، عقب تظاهرة راح ضحيتها احد طلابنا برصاص الاسرائيليين، هو اجراء لا يمكن تصوره. ودعا نائب رئيس الجامعة الرأي العام العالمي الى الضغط الى السلطات الاسرائيلية لكي تعدل عن قرارها. واشار الى انه «لم يحدث منذ العام ١٩٨٢ أن اتخذ الجيش الاسرائيلي اجراءات مشددة الى هذه الدرجة ضد جامعتنا» (**الشعب**، ١٥/٤/١٩٨٧).

على اثر هذه الاحداث، شنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملة اعتقالات واسعة بناء على قرار اتخذته الدوائر الامنية الاسرائيلية بعد مناقشات اجرتها، شارك فيها وزير الدفاع اسحق رابين، ورئيس الاركان الجنرال موشي ليفي، وتقرر خلالها اتخاذ اجراءات امنية، واخرى ادارية، «ضد مخططي ومنفذي الاعمال المسلحة». وشملت الاعتقالات عدداً من الشخصيات الوطنية البارزة، من بينها رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، ورئيس تحرير جريدة « الفجر » السابق، مأمون السيد، وكلا من عبدالحافظ سلامة، من مخيم بلاطة، ومسعود عثمان زعتر، من نابلس، ومحمود جفال خنافسة، من ابو ديس، وآخرين (**البيادر**، ١٨/٤/١٩٨٧).

في يوم تشييع جثمان الشهيد موسى الحنفي في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، حيث تقيم عائلة الشهيد، تجددت الاشتباكات والصدامات مع قوات الاحتلال. فقد انطلقت من منزل عائلة الشهيد مسيرة ضخمة شارك فيها حوالى خمسة آلاف مواطن اخذوا يرددون الهتافات الوطنية وهم يرفعون الاعلام الفلسطينية وصور الشهيد. وقذف المتظاهرون السيارات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة. واشتعلت النيران في احدى الحافلات العسكرية، اثر القاء قنبلة حارقة عليها (**الطليعة**، ١٦/٤/١٩٨٧).

لقيت هذه الاحداث والسياسة المتشددة التي اتبعها وزير الدفاع رابين ورئيس الاركان ليفي، انتقادات شديدة، حتى لدى الاوساط الاسرائيلية. فذكر مصدر اسرائيلي ان اقتلاع ثلاثة صفوف من اشجار البيارات قرب مدينة قلقيلية، لم يتم لأن اسحق رابين وموشي ليفي يعتقدان بأن ذلك يشكل علاجاً تكتيكياً محلياً اكثر نجاعة ضد الاعمال التي